الاقتصادية الأمريكية كما رأينا إنن يتمثل في المشكلات المزدوجة لحد الركود الاقتصادي (إنن البطالة) والتضخم . هاتان القضيتان متشابكتان ومتداخلتان الآن الى درجة أن الاقتصاديين اشتقوا من الكلمتين مصطلحا جديدا لوصف الموقف الحالي الذي لم يسبق له مثيل . (المصطلح المقصود هو Stagflation اي الركود التضخمي) .

الركود التضخمي : هو جوهر الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية . وهو ذو طبيعة رباعية : معدل هابط للأرباح ، تضخم متزايد ، بطالة متزايدة ، ودوامة الادراك بأن لها انعكاساتها الاجتماعية .

وهذه الأزمة البنيوية تزيدها تعقيدا وحدة « أزمة الطاقة » التي تقود الى « سعار الطاقة » وما يصاحبه من ذعر وهلع في هذا الربيع والصيف من العام ١٩٧٩ . وأزمة الطاقة هذه مزدوجة ، فهي أزمة في الامدادات ، وهي كذلك أزمة في التكاليف . وتشير وزارة الخزانة الأمريكية في مذكرة الى الرئيس ، الى ان الواردات النفطية كجزء من طلب الاستهلاك الداخلي ، ارتفعت نسبتها من ١٨٪ في ١٩٥٩ الى ٤٥٪ في ١٩٧٨ . فالمستوردات من النفط ارتفعت من ١,٨ مليون برميل يوميا في ١٩٥٩ ، الى ٨,٧ مليون برميل يوميا في ١٩٧٨ .

ولقد ارتفعت قيمةالفاتورة النفطيةمن ١,٥ بليون دولار في ١٩٥٩ الى ٤٢,٣ بليون دولار في ١٩٧٨ . وهذه الأرقام المثيرة تكشف عن تزايد اعتماد الولايات المتحدة على غيرها كمصدر للنفط ، كما تكشف من جهة أخرى الارتفاع الكبير في التكاليف . على أن هذه الأرقام ينبغي وضعها في مكانها الصحيح . فبينما الواردات النفطية كجزء من الطلب الداخلي على النفط ، هي مرتفعة ، فان الواردات النفطية كجزء من الطلب الداخلي على مجمل مصادر الطاقة (الفحم الحجري ، الغاز ، الذرة) ، هي أدنى . لقد كانت النسبة ٩٪ في ١٩٥٩ . وارتفعت في ١٩٧٨ الى ٢٣٪ . وهذه الأرقام تقلل من حجم الأعتماد الأميركي على الخارج ، كما تشير الى التزايد في استخدام الطاقة النووية والغاز المحلي في الولايات المتحدة . لكن ستبقى الولايات المتحدة ، على أي حال ، تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر النفط الأجنبية . (الأرقام المقتبسة أعلاه واردة في المذكرة الآنفة الذكر الى الرئيس ، من وزارة الخزانة ، أنظر **منثلي إنرجي ريفيو** (١٤ آذار ١٩٧٩) التقرير الخاص بالمقطع ٢٣٢ بشأن التحقيق حول الواردات النفطية) .

ويمكن القول باختصار إن ارتفاع تكاليف الوقود يمثل حافزاً آخر لتنشيط وزيادة معدل التضخم . فمشكلات الأمداد النفطي والاعتماد الأمريكي على الخارج ، تعقد الوضع ويمكن أن تكون ذات أثر تمزيقي على الانتاج والمواصلات . كل هذا يقلل من قدرة الرأسمال الأمريكي ومن قدرة الحكومة الأمريكية على ايجاد حل لمشكلة الركود التضخمي . والواقع انه نتيجة لتآكل الرفاه العام ، فان الصراع الطبقي في الولايات المتحدة يزداد زخماً وحدة . وعلى سبيل المثال فان عدد العمال الذين اشتركوا في الاضرابات ، تزايد بصورة مثيرة في السبعينات . أنظر الرسم البياني الرقم ٥ .